الابتداء والثانية مخالفة لها في الانتهاء انتهى قال الشارح في حاشية الايضاح والجمال الرملي
في شرحه والظاهر انه لا منافاة بينهما اذ ما قاله ثم بيان لاقل ما يجزي عن الارنب وما
العبارة عند عدم تأملها خلافه انتهى وخالف في التحفة فقال قال في الروضة كأصلها والعناق انثى
تعظم وتفصل عن أمها فتأخذ في الرعي وذلك بعد اربعة اشهر والذكر جفر لانه جفر جنباه اي عظما
هذا معناها لغة لكن يجب ان يكون المراد بالجفرة هنا ما دون العناق فان الارنب خير من اليربوع انتهى
وخالفه في عدة من كتبه فنقل عن اهل اللغة ان العناق تطلق على ما مر ما لم تبلغ سنة وعليه لا يحتاج
لقولها لكن يجب الخ لانه مبني على ما نقلاه اولا من اتحاد العناق والجفرة فاذا ثبت ان العناق اكبر
من الجفرة اتضح ما قالوه من ايجابها في الارنب الذي هو خير من اليربوع انتهى كلام التحفة بحروفه
وهو يفيد انه لا يجزي عن الارنب الا ما فوق اربعة اشهر وقال الجمال الرملي في النهاية قال الوالد
الجفرة محمولة على ما دون العناق اذ للعول عليه في تفسير ما في المجموع والتحرير وغيرهما انتهى
وهذا يوافق في المعنى ما في التحفة فليكن المعول عليه فلا يجزي في الارنب الا ما فوق اربعة اشهر
ويمكن حمل ما في الحاشية الايضاح وشرحه على هذا بان يقال مراد هما بما قلناه ما يجزي عن الارنب اي في حال صغره
اذ الواجب في الصغير صغير هو في الكبير كمير وكلام التحفة والنهاية في الارنب الكبير وهو ظاهر قوله والوبر بسكون
الموحدة جمع وبرة وهي دويبة اصغر من السنور كحلا اللون لا ذنب لها ذكره المجوهري قوله وفصلت عن امها
اي فاخذت في الرعي والذكر جفر لانه جفر جنباه اي عظما قوله وام حبين بضم المهملة وفتح الموحدة دابة على
خلقة الحيرباء عظيمة البطن وقال جمع انها من صغار الضب قوله حدي قال النووي في نكت التنبيه نقلا عن ابن
قتيبة ان ولد المعز اذا رعى وقوي فالذكر منه جدي والانثى عناق ومعنى المجموع واحد انتهى ما اردت نقله من
نكت التنبيه وقال النووي في حواشي شرح المنهاج للمحلي ما نصه هو جدي او جفر في الذكر وعناق او جفرة في
الانثى ويقال للجدي خروف والمخروق تحلان وخلام بضم الخاء فيهما وتشديد اللام في الثاني انتهى بحروفه
والمراد بالعناق ما سبق فيها عن الروضة واصلها وجزم الازهري بان الخلام ويقال له الحلان بالنون الجزري
قوله فبالنص فيه اي عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن احد من الصحابة فهي بعدهم من سائر الاعصار اذ هي
حكم مجتهد واحد مع سكوت الباقين كما في التحفة والنهاية وغيرهما قال الشارح في الايعاب ظاهر الاية
كعبارة الشيخين وغيرهما ان المدار على العدالة لا الاجتهاد الذي اوهمه المتن اشتراطه فيهما توهما من عبارة
الماوردي الاتية انتهى وقد عبر الشارح بالمجتهد في شرحي الارشاد وفي التحفة وكذلك الجمال الرملي في شرح
المنهاج والبهجة والدميرية وكذلك الخطيب الشربيني وغيرهم قوله عدلان اي عدلا شهادة فلابد من ذكورتهما
وحريتهما وهل تشترط فيهما العدالة الباطنة او يكتفى بالظاهر قال بالثاني في شرحي الارشاد والجمال الرملي
في شرحي المنهاج والدميرية قال وانما ذكر من الكتب ولو لم يستمر سنة بعد التوبة قال الجمال الرملي فيما يظهر
وقال الشارح كالبحث وفي شرح العباب للشارح عدلان باطنا كما اقتضاه كلامهم اذ هو المراد المتبادر من
العدالة عند الاطلاق الى آخر ما نقله عن الجلال البلقيني واعترضه فاني في الايعاب مخالف لما سبق فانه
كان احد العدلين اوهما قاتل الصيد جاز ان قتلاه خطأ او لا ضمار او الا فلا لنقصها بقتله اذ هو من
الكبائر فلا يقبل حكمهما لنفسهما ولا لغيرهما وفي حاشية الايضاح للشارح وشرحيه للجمال الرملي وابن
علان والعبارة لابن علان والذي يظهر ان الجماع في الحج كالجماع في الحيض وان كفر باستحلاله الا اخير فقط
لانه لمعنى آخر وباقي محرمات الاحرام صغائر لعدم دخولها تحت حد الكبيرة انتهى كلامهم ولو حكم

اثنان

اثنان عدلا او آخران ينفيه كان مثليا او بمثل آخر تخيير وقيل يتعين الاعلى قوله بباب التشبيه نبه بذلك على ان
المراد بالفقه هنا ان يعرف الامور اللائي لابد منها في معرفة الشبه وقول المجموع عن الشافعي والاصحاب ان
الفقه مستحب محمول على زيادة حتى يزيد اتا ملا للحكم قوله بمثله ولو فدى المربي نوعا او لكونه معيبا
بالبعيد كان افضل لانه زاد خيرا نعم لا يجزي الكبير عن الصغير لفقد المثلية قوله ولو اعور يمين يسار على
الاصح لاشتراكهما في جنس العيب واختلافهما لا يظهر به تيسر تفاوت قوله يجزي الذكر عن الانثى الخ
قد صح اجزاء الكبش وهو للذكر عن الضبع وهو اسم للانثى على المشهور عند اهل اللغة فالقائل بعدم الاجزاء
منها مخالف لهذا الحديث الصحيح قال في الايعاب فلا يرد على خلافه قوله ولا تذبح بل تقوم ان حاملا بمكة
وقت العدول لانها محل ذبحها لو ذبحت وتصدق بقيمتها طعاما او يصوم عن كل مد يوما كما في المجموع
وغيره ولو ضرب صيدا فاتلف جنينا ميتا ضمن نقص الام فقط دون الجنين وفارق جنين الامة حيث
يضمن بعشر قيمتها بان الحمل يزيد في قيمة البهائم وينقص الآدميات فلا يمكن اعتبار التفاوت في
الآدميات وان القى جنينا حيا ثم ماتا ضمن كلا وحده او الولد ضمنه وحده ونقص الام فيجب حصته
من النقص من الاقل كعشرة ويتخير بين احزاجها والاطعام والصوم ولو جرح مثليا لزمه الجزاء لنقصه
بما نقص من قيمته فلو نقص عشر قيمته احزج عشر شاة مثلا لحما او اشترى بقيمة عشرها طعاما وتصدق
به او صام عن كل مد يوما او غير مثلي لزمه ما نقص من قيمته فيشتري به ايضا طعاما ويتصدق
به او يصوم عن كل مد يوما وتقدم انه لو اتلف جزءا كاملا وان اندمل جرحه ثم ان قتله آخر ولو
محرم لزمه ايضا جزاء كامل وكذا لو قتله المزمن بعد الاندمال فيلزمه جزاء آخر ولو جرحه
فغاب وشك هل مات بجراحته لزمه ما نقص بالجرح فقط ذكره الشارح في حاشية الايضاح
والجمال الرملي وابن علان في شرحيهما عليه قوله في الحرم قال ابن قاسم العبادي في شرحه على مختصر
ابي شجاع والظاهر انه لا يشترط كون المفرق في الحرم حتى لو كان خارجه فاد خل اليه لذبح الهدي
وتفريقه فيه اجزاه انتهى قوله فيه اي في الحرم قال في التحفة لان المقصد من الذبح بالحرم اطعامه
بتفرقة اللحم فيه والا فمجرد الذبح تلويث للحرم وهو مكروه كما في الكفاية انتهى وجرى على مقتضى هذا
التعليل الشارح في حاشية الايضاح والجمال الرملي وابن علان في شرحيهما عليه حيث قالوا والعبارة
لابن علان ظاهرها اي متن الايضاح انه لا يجوز نقله لغير الحرم وان لم يجد فيه مسكينا وهو كذلك
وان اوهم كلام الروضة خلافه وكذلك الطعام قالوا فيجب التأخير حتى يجدهم الا ان قالوا والعبارة
لابن علان لو اخره عن وقته مع القدرة اثم واعتد به بخلاف ما لو فرقه خارج الحرم فانه لا يعتد به
اخره فيحث ذبحه عند خوف فوات وقته ثم نقله ان خشي فساده قبل وجودهم غفلة عاذكر
انتهى وقال الشارح في الامداد ما نصه وظاهر كلامه اي الارشاد انه يجزي اعطاؤهم خارج
الحرم وليس ببعيد انتهى واعتمد في الايعاب بالنسبة لقيمة المثل وقال يتخير بين ذبح
الشارح دفعه لفقراء الحرم وبين اعطاء هم اي قيمت المثل ولو خارج الحرم على الاوجه لان
الشرط كونهم من اهله لا الاعطاء فيه وان اوهم كلام جمع خلافه بل النص صريح في انه لابد
من الاعطاء بمكة او منى لكنه جرى على الغالب انتهى ما اردت نقله من الايعاب وقول الايعاب
الشرط كونهم من اهله لا الاعطاء فيه وان اوهم كلام جمع خلافه يفهم اشتراط كون المعطون

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)